

عيوب منهجية في نقد الحدائين للصحيحين

كتابات جمال البنا نموذجاً

تقديم: د. فتيحة محمد بوشعالة

مقدمة:

الحمد لله الذي على إحسانه والشكر له على امتنانه، والصلاة والسلام على خير البرية محمد بن عبد الله ذي الطلعة البهية، والسيرة الزكية، الذي تركنا على المحجة البيضاء والطريقة الواضحة الغراء، وعلى آله الأَطهار وأصحابه الأخيار، أما بعد.

هذا يوم مبارك أغر جمعنا الله تعالى فيه، لا لندافع عن أشخاص، ولا لنهاجم آخرين، وإنما نبحث عن الحق، حيثما دار ندور، غايتنا نصره الدين وإعلاء السنن ليرضى عنا خالقنا.

ومن ثمة فما بدر منا من كلام حول فلان أو إعلان دفاعاً أو انتقاداً فليس لأشخاصهم وإنما لما يحملونه من أفكار وعلم ولما هم عليه من منهج، فما كان موافقاً للحق قبلناه، وما كان مخالفاً فهو رد على صاحبه، فالحق لا يعرف بالرجال، وإنما هو الذين يعرفون به.

ومن ثم أقول ظهر في هذه السنوات الأخيرة هجوم غير مسبوق على مصادر الإسلام، خاصة الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم. مرة بدعوى تعارضهما مع القرآن، ومرة بدعوى غير صلاحيتهما لهذا الزمان، ومرة ثالثة بدعوى أن معظم ما فيهما مكذوب، إلى غير ذلك من الدعاوي.

فما الغاية من هذه الهجمة؟ وما أسلوب هؤلاء في نقد الصحيحين؟ وما هي المرتكزات التي اعتمدوا عليها في نقدهم؟

هذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا البحث، الموسوم ب: "عيوب منهجية في نقد الصحيحين عند الحدائين، كتابات جمال البنا نموذجاً"، وأقصد بكتابات الكتب الثلاثة التي ألفها حول السنة النبوية، وهي:

(تجريد صحيح البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم)، (جناية قبيلة حدثنا) و (السنة ودورها في الفقه الجديد).

وأنا هنا لست في معرض نقد كتاباته، فهي في الحقيقة تحتاج إلى نقضها سطرا فسطرا وليس لنقدها، وإنما أنا في معرض بيان أخطاء منهجية فادحة ارتكبها الكاتب في حق البحث العلمي وفي حق السنة عموما، والصحيحين خصوصا. ولاستعراض الأساليب التي استخدمها الكاتب لنقد الصحيحين، وبيان مدى مصداقيتها من عدمها.

ولا أخفيكم سرا أنا كنت متهية من الكتابة حول هذا الموضوع. قلت في نفسي: من أنا حتى أنقد الكاتب جمال البنا صاحب الـ150 مؤلفا في الفكر والأدب والدراسات الإسلامية .

غير أنني لما بدأت قراءة الكتاب الأول وهو (تجريد البخاري ومسلم مما لا يلزم) ثم الثاني (جناية قبيلة حدثنا) فالثالث (السنة ودورها في فقه جديد) حتى قلت: أن لأبي حنيفة أن يمد رجله.

لأنني وجدت الرجل في كتاباته بعيد كل البعد عن التخصص، لا ناقة له فيه ولا جمل، ووقفت على جملة من الملاحظات، بعضها عامة وبعضها خاصة بمنهج في التعامل مع السنة عموما وروايتها، ومع الصحيحين خصوصا،

الملاحظات العامة:

1- الرجل ليس من أهل التخصص، فهو أصلا لم يدخل جامعة، توقف تعليمه في الثانية ثانوي¹، ولم يجلس يوما إلى شيخ عدا ما كان يسمعه من والده، الشيخ عبد الرحمن البنا، المعروف بالساعاتي صاحب كتاب (الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني)، كما لم تكن له ميولات لدراسة العلوم الشرعية، بل كان اهتمامه بأمور النقابات، والحركات العمالية

¹ - انظر ترجمته في: www.islamist-movements.com/13275، عن مقال بعنوان "جمال البنا المستنير"، و موقع www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246477.

في العالم، خاصة في أمريكا. غير أنه كان كثير المطالعة يجب قراءة الكتب، فتوفرت له ثروة معرفية غزيرة.

- 2- كتاباته الثلاثة عبارات عن أفكار مكررة، لم تخرج عن المواضيع نفسها، مثل انتقاده قصة الغرائق، مسألة النسخ في القرآن، قصة سحر النبي صلى الله عليه وسلم، أحاديث أسباب النزول، الإسرائيليات، الوضع في الحديث، أحاديث الغيبات، وغيرها كلها مكررة.
- 3- ومعظمها منقولة من عند كتاب آخرين، فمثلا له فصل كامل في كتابه (التجريد) ليس له فيه 20 صفحة من ص 53 إلى ص 73، ولا يكلف نفسه التعريف بصاحب البحث²، وله أيضا مبحث آخر في 10 صفحات للصحفي إسلام البحيري من ص 74 حتى ص 84، وله فصل كامل نقلا عن الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله في تدوين السنة من ص 16 حتى ص 30. والكتاب فيه 341ص، من ص 85 إلى ص 341، أي آخر الكتاب عبارة عن أحاديث للبخاري ومسلم لم يعلق عليها بكلمة واحدة، فثلث أرباع الكتاب هو جزء من صحيح البخاري ومسلم. كلام الكاتب من محض قلمه لا يزيد على 14 ص.
- وفي كتابه (جناية قبيلة حدثنا) والذي فيه 106ص، الفصل الأول والثاني ليسا له من ص 11 حتى ص 38، الفصل الأول مأخوذ من كتاب السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي رحمه الله مع بعض الاختصار والتصرف، ولا يهמש أي صفحة، وفي نهاية الفصل يقول: "كل الشواهد السابقة موثقة وتعود إلى المراجع التالية" ويذكر مجموعة من عناوين الكتب دون أدنى توثيق لها، وكأنه حائف من الاتهام.
- والفصل الثاني أخذه من كتابات الشيخ رشيد رضا رحمه الله في مجلة المنار حول قضية تدوين السنة، وقد صرح بالنقل من بداية الفصل، وبقي ينقل عنه حتى ص 37.
- 4- لا يعترف بشيء اسمه التوثيق العلمي، وهذا تهريا من الأمانة العلمية، من جهة، وحتى لا ينكشف في عدم رجوعه إلى المصادر الأصلية من جهة أخرى، فجل نقولاته لكلام الأئمة المتقدمين من كتب معاصرة.
- فيقول مثلا في هامش كتابه (السنة ودرها في فقه جديد) في ص 4: "

² - هو الشيخ متولي إبراهيم، وبحثه هو عبارة عن مناظرة جرت بينه وبين جمع من علماء الحديث بالأزهر، في صالون طه جابر العلواني.

(١) إن مذهبنا في المراجع والمصادر هو نقيض المذهب الاكاديمي المقرر . فإذا وردت مرة من معرات أحد المراجع الرئيسية في كتاب لكاتب معاصر ، فإننا - بعد التثبت منها - نؤثر الاستشهاد بها نقلاً عن الكاتب المعاصر . لا لأن هذه المراجع ليست لدينا ، فهي لدينا في طبعاتها الأصلية والكثير منها طبع الهند أو حتى بتروسبورج ، ولكننا لا نريد إظهار « الفتاكة » والمعرفة أو أن نبهر أنظار القارئ أو أن نثبت له صدق ما ذهبنا إليه . فهذا كله لا يعنينا ، وعندما نستشهد بكتاب حديث فقد يمكن للقارئ العودة إليه ، أما عندما نستشهد بمراجع « الفحول » التي طال عليها الأمد ولا يستطيع القارئ الرجوع إليها ، أو الفهم عنها . فإن إيراد ذلك قد يكون نوعاً من الزهو والتفاخر ، وهو أمر لصيق بالجامعات . قدر ما هو بعيد عنا .

وهو بكلامه هذا يبرهن على عدم رجوعه إلى كتب التراث للنقل منها لعد معرفته التعامل معها،

فكلامه كلام العوام بقوله: "لا لأن هذه المراجع ليست لدينا، فهي لدينا في طبعاتها الأصلية والكثير منها

طبع بالهند أو حتى بتروسبورج (تكمها، وهو يشير إلى مكتبة والده القديمة التي لشدة إهماله لها أتلفتها

الرطوبة)، ثم يردف قائلاً بأسلوب العامة: "ولكننا لا نريد إظهار الفتاكة والمعرفة أو أن نبهر أنظار القارئ،

أو أن نثبت له صدق ما ذهبنا إليه، فهذا كله لا يعنينا.."

5- يجهل كتب الحديث والتعامل معها، ولذا يعتمد على ما ينقله عن المعاصرين كالشيخ السباعي

رحمه الله، وأبي رية، ولذا تكررت عنده بعض الأخطاء مما يدل على عدم درايته بأسماء العلماء،

فيقول مثلاً: "كتاب الكفاية لابن الخطيب" و"كتاب تاريخ بغداد لابن الخطيب" بدل الخطيب

البغدادي، كما يقول: "أحمد بن حنبل الشيشاني" أكثر من مرة. مثل ص 265 من كتاب

(السنة ودرها في فقه جديد).

ويقول في وصف طريقة البخاري في صحيحه كلاماً ينم عن جهله بالكتاب وبأسلوب المحدثين

في التبويب، وأغراضهم في تكرار الحديث وتقطيعه، حيث وجد ذلك مملاً ولا فائدة منه، فقال

في ص 15: "وهو يضع كل واحد من هذه الأحاديث

المكررة تحت عنوان مستقل ، وفي موضع بعيد عن موضع الأول ، وفي بعض الحالات لا يكون هناك علاقة بين العنوان وبين الحديث ، وبعد أن قطعنا معه شوطاً كبيراً ناقلين ما ذهب إليه من تكرار تأكدنا أن هذا سيثير علينا القراء ، لأنه يوهمهم غير الحقيقة ويضيع عليهم وقتاً وجهداً ، ويؤدي لتضخم الكتاب دون أي داع بالمرّة ، لهذا عدنا فاكتفينا بذكر الحديث أول ما ذكر ، أو حيث يدل عليه موضوعه وألحقنا ذلك بملاحظة تكرر هذا الحديث برقم كذا حتى نوفر على القارئ ما أحسننا من نصب وما تملكنا من ملل ، ولو أن البخاري لم يعمد إلى هذا التكرار فلربما صدر كتابه في نصف حجمه المطبوع ولاستراح وأراح .

التهمك والتهجم على السلف، بدءاً من مجتمع المدينة المنورة في عصر النبوة، إلى الصحابة، إلى أهل الحديث عامة، فيقول في وصف مجتمع المدينة: "وقد يسهل تصور الأمر إذا قارنا عهد المدينة الساذج بالتطور المذهل الذي انتهت إليه الإمبراطورية الإسلامية"، ص 49 من كتاب (التجريد)، ويقول تهماً على الصحابة وطعناً فيهم في كتاب (جناية قبيلة حدثنا) ص 46: "وفي موقعة اليرموك ضم المحدث الدقيق والذي يعد من أوثق الرواة في الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص حمل زاملتين (ناقتين)، من أحاديث أهل الكتاب، ولسنا نعلم على وجه التحقيق هل اختلطت هذه الأحاديث بأحاديث صحيفته القديمة التي كان يسميها الصادقة أم لا.. ولكن السيدة عائشة لما علمت بذلك تطرق إليها الشك، ولم تعد تأخذ حديثه مأخذ التسليم" الكاتب خياله واسع ويستنتج دون دليل، بمجرد التخمين. وقال في ص 50 و 51: "

من العوامل التي تواءمت مع مناخ الانحلال أن قبيلة «حدثنا» جعلت التجميع هدفها الحاكم، وهو القاسم المشترك الأعظم لها، فكلهم «جماعون» هدفهم الأول هو «التجميع»، وبالطبع ففي هذا الهدف يكون من يجمع أكثر أفضل ممن يجمع أقل.

من شأن هذا الهدف أن يفرض على أصحابه خلائق وطبيعة تتواءم مع الهدف من ناحية قدر ما تتواءم مع مناخ الاستحلال؛ لأننا إذا استهدفنا الكم فلا بد أن نتسامح في «النوعية»، وإلا فما الذي يجعل أبي هريرة - وهو راوية الإسلام كما يقولون - يستمع إلى كعب الأحبار ويضع كلامه في حديثه؟ وما الذي يدفع عبد الله بن عمرو بن العاص وهو صاحب صحيفته التي كان يسميها «الصادقة» لأن يعود من حرب اليرموك بملاء زاملتين (ناقتين) من حديث أهل الكتاب؟

وتبلغ به الجرأة إلى حد وصف أهل الحديث بالكلاب، حيث قال في ص 51 وهو يحلل في

فلسفة عقيمة تطور أسباب الوضع: "وبعد أن كان مناخ الاستحلال يجعلها تستحل (أي قبيلة حدثنا) وضع الأحاديث، فإنها بعد فترة تضع الأحاديث من تلقاء نفسها، دون طلب أو ضغط من الحاكم، ويحدث لديها مثل ما حدث لكلاب بافلوف.. " ويصف أبا هريرة رضي الله عنه بقوله: "أبو هريرة الذي يمكن أن يعد شيخ قبيلة المحدثين.. " ص 62.

ويصف البخاري ومسلم ومن قبلهم من المحدثين بالغفلة والخضوع والتواطؤ، حيث قال في الإهداء في كتاب (التجريد): "إليك يا سيدي يا رسول الله أهدي هذه الصفحات، التي أردت بها أن أبرأ صفحتك وأطهر

ساحتك مما نسبه إليك رجال غلبت عليهم الغفلة وتحكمت فيهم عوامل عصرهم، فلم يستبينوا ما بها من إساءة.."

ويجتمه تهكمه بوصف السنة بالعجز فيقول في كتاب (جناية قبيلة حدثنا) ص 40: "والأساس الشرعي هو القرآن، ولكن القرآن لا يعالج التفاصيل، ولكن الكليات ولم يكن المناخ يسمح باستخلاص الأحكام الفرعية من القرآن نفسه، فهذا ما تولته السنة عندما عهد إليها ببيان ما أنزله القرآن ويدخل فيه تفاصيل ما أجمله، ولكن السنة أيضا كانت عاجزة، لأنها كانت سنة مجتمع المدينة الساذج الذي لا يعرف قضايا مجتمع العواصم الكبرى بملايينها من مختلف الجنسيات والمستويات..."

الأخطاء المنهجية في نقد الصحيحين (الملاحظات الخاصة)

1- التناقض في النقد:

أ) يصدر حكما في موضع ويناقضه في موضع آخر، وهذا مناف للمنهج العلمي الذي يفترض أن يكون مطردا في كل البحث، فهو يصف المحدثين بالوضع وأنه لا منهج لهم يستحق أن نعترف به، فيقول في كتاب (التجريد) ص 10: "

لقد تلوث الفكر الإسلامي بحلول الصوفية وعدمية القرامطة وجفاف المنطق السوري، وكان المتنبى يجري جواده مسافات شاسعة في بلاد إسلامية، ولكن الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان.

كان لازماً أن يؤدي هذا العالم الذي يموج بالملل والنحل من كل نوع وبرواسب الحضارات المختلفة التي حملها "الموالي" وهم الذين احتشدوا لحمل الحديث، على الحديث بحيث يظهر المليون حديث.

وكانت هناك عوامل خارجية تضغط على المحدثين وتتطلب منهم تقديم أحاديث فتضخم القضايا كان يتطلب سندا تشريعيًا لها لا مصدر له بعد انغلاق القرآن إلا السنة حتى تكتسب مصداقية شرعية، فكانت عملية وضع الحديث تتم بصورة منهجية ودون حياء أو خجل أو تردد،

ثم يقول في ص 11 مناقضا نفسه: "نحن لا نبخس الدور الكبير للمحدثين في تمحيص

الأحاديث، وحسبهم أنهم نزلوا بها من المليون إلى بضعة آلاف، وهذا عمل عظيم ولا شك"

ثم بعض سطرين يناقض قوله فيقول: "لأننا لن ندخل في صراع معهم، فهذا يعني أننا نسلم
بسلامة منهجهم".

ثم يعود إلى تقرير قضية الوضع فيقول في ص 47: "يتأكد لدينا أن النهي عن الكتابة والأمر
بالإقلال من الرواية كان هو المبدأ المقرر، فإذا كان المحدثون قد توصلوا إلى مئات الألوف من
الأحاديث، فإن التفسير الوحيد لذلك هو أنها موضوعة، وأن الذي أدى إلى وضعها هي
مقتضيات الدولة الإمبراطورية الإسلامية، وما تطلبت من قوانين لا بد لها من شرعية.."
ففي نظره الكل متواطئ على الوضع الدولة والعلماء.

ويعاود نقضه لنفسه في كتاب (السنة ودورها..) فيمتدح منهج المحدثين قائلاً في ص 232:
"وحقاً إن المحدثين وضعوا القواعد والمراتب، الدرجات والمعايير ووصلوا في هذا إلى درجة كبيرة
من التمييز، كما توضح تقسيماتهم الأحاديث إلى: المتصل، المرفوع، المرسل... وهو في
الحقيقة ذاهل عما يقول هنا لأنه ينقل من عند غيره الصفحات دون أن يتحرى في محتواها.
ب)- من التناقض أيضاً أنه، لا يعترف بالاعتماد على الإسناد أصلاً في قبول الأحاديث
وردتها، فيقول في التجريد في ص 8: "

لاستخدام هذه الطريقة ، فإنها لا تغير طبيعتها ، وهي إن الاعتماد شفاها
أو " عننة" على السند لتقدير حالة الحديث وصحته من عدمه لا يمكن أن
تقبل وإنما دون أقل شك سمحت بدخول الكثير من الأحاديث الموضوعة
أو الضعيفة أو الركيكة .

وقال في ص 92: "

من أجل هذا جعلنا أول ما نبداً هو ما يُدعى من أحاديث عن
الغيب ، ونحن لا يعنينا ما نقرأ من أسانيد قوية ، ومن تكرار للمضمون

وفي حين نجده يعتمد على روايات (وهي واهية ورد أصح أسانيد السنة في الصحيحين)
للتدليل على رأيه في مسألة تدوين السنة، وهذا عين التناقض والكيل بمكيالين، فحشد مجموعة
من الروايات وهو في الحقيقة ليس من جمعها بل اعتمد على غيره في ذلك، كرشيد رضا في
المنار، والمعلمي في الأنوار الكاشفة، فذكر في ص 39: "

ولم يقف الأمر عند عدم التدوين ، بل امتد إلى كراهة الإكثار من الرواية ، فعن أبي بكر الصديق أنه جمع الناس بعد وفاة النبي ﷺ فقال : إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس يعدكم أشد اختلافاً ، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئاً ، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه .

وهذا الحديث ذكره المعلمي في الأنوار الكاشفة³ ، وقال : "ثم ذكر الذهبي هذا الخبر - ولا ندري ما سنده إلى ابن أبي مليكة، وبين الذهبي أنه مرسل أي منقطع، لأن ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر ولا كاد، ومثل ذلك ليس بحجة، إذ لا يدري من سمعه، ومع ذلك قال الذهبي «مراد الصديق الثابت في الأخبار والتحري، لا سد باب الرواية ... ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج» .

وذكر أثراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ص 39: "

كما روي عن عمر بن الخطاب أنه منع الإكثار من الرواية خشية الانشغال بغير القرآن ، أو لعلة الخوف من الكذب على النبي ، ومن ذلك أنه حبس كلاً من ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري لكونهم أكثروا الحديث عن رسول الله ﷺ ، وجاء أنه بعث إليهم فقال : ما هذا الحديث الذي تكثررون عن رسول الله ﷺ ؟ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد .

وحديث عمر أخرجه الطبراني في الأوسط، وقال: لم يحدث به إلا إسحاق بن موسى الأنصاري، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: منقطع، وأخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء، وابن حبان في المجروحين

وأورد رواية أيضاً عن قرظة بن كعب في ص 39: "

³- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص: 53)

وجاء عن قرظة بن كعب أنه قال : خرجنا نريد العراق فمشي معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال : أتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا : نعم نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا ، فقال : إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم ، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا ، قال : نهانا عمر بن الخطاب .

وهذه الرواية ذكرها ابن عبد البر في جامع بيان العلم، وقال: الآثار الصحاح عنه من رواية أهل

المدينة بخلاف هذا، وإنما يدور على بيان عن الشعبي وليس مثله حجة في هذا الباب"

فهذا تناقض صارخ في المنهج، لا تعترف بالإسناد في أصح الأحاديث وتعتمد على أوهى الأسانيد

في الروايات التي توافق هواك؟

2- الاضطراب في قبول أحاديث الصحيحين وردها:

حيث نجده أحيانا يقول نردها جملة، وأحيانا يقول نقبل منا العملية ونرد القولية، وأحيانا نقبل بعض القولية، فلم يثبت على حكم، وهذا ينم عن فقدانه لمنهج علمي يتبعه في كل بجهته، وذلك راجع لعدم وضوح الفكرة جيدا في ذهنه، كونه ليس له باع في علم الحديث، وليس له دراية بهذا العلم، فهو يخبط خبط عشواء، فنجده يرد أحاديث في قمة الصحة في حين يحتج بأحاديث ضعيفة وواهية.

فيقول مثلا في كتاب (التحريد) معرفا السنة من منظوره، وأنه يقبل السنة التي هي العملية عنده

فقط، أما القولية فليست سنة، فكيف قبلت العملية؟ من الذي نقلها إليك؟ أليس الذي نقل

العملية هو الذي نقل القولية، وهو نفسه الذي نقل القرآن؟

ثم يتراجع فيقول : ونقبل حديثه، (ويقصد السنة القولية)، إن كان قاله حقا، ثم ينكص على عقبيه

فيرد كل ذلك بحجة أنه مشكوك في ثبوتها، لأسباب في ذهنه.

فيقول في ص 7: "

إننا في كتابنا هذا لا نتعرض للسنة ، لأن السنة هي الدأب والمنهج والطريقة ، أي أنها عمل الرسول وليس قوله ، بل ولا نتعرض لحديثه لو كان هو الذي قاله حقًا .. ولكن أنى لنا أن نستبين ذلك وبيننا وبينه ألف عام ، سبقتها ١٥٠ سنة حافلة بالخلافات والانشقاقات والحروب الداخلية ، كانت الأحاديث تتناقل شفاهًا قبل أن يأتي وقت التدوين .

فلو قال أحد إن هذه الأحاديث لا يعتد بها أصلا لما كان متعسفا ، لأن الله تعالى أوجب الكتابة في دين بضعة دراهم مؤجلة بصورة مؤكدة ومفصلة "وَلَا تَسَامُوا أَنْ تَكْتُوبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ" ، مع إثبات الشهادة من "عدلين" ، فكيف بأحاديث تتناقل شفاهًا متحدث عن متحدث طوال ١٥٠ عامًا بعد قولها الأول المنسوب للرسول دون وسيلة إثبات ، ثم يقول في ص 10: "ولهذا يكون علينا أيضا أن لا تأخذنا بهذه الأحاديث رحمة أو أقل فكرة عن نسبتها إلى الرسول، ويجب أن نستبعدها بلا تردد، ويجب أن لا نسمح بالشك أو العجب في هذا".

وفي خضم حديثه عن الوضع يبدأ في غمز أحاديث صحيح البخاري، فيقول في كتاب (التجريد) ص 11: "ولكن الخرق قد اتسق على الراجح، فضلا عن وجود عوامل أخرى أدت إلى أن يتضمن البخاري، وهو أصح كتب الحديث العديد من الأحاديث التي قلنا (لا تلزم)" وهو بطعنه في صحيح البخاري يهدف إلى الطعن في كتب السنة كلها، وقد صرح بذلك حين قال في ص 13 :

والأمر الثاني : أننا قد تغاضينا عن أحاديث كان يمكن أن تلحق بالأحاديث التي استبعدناها ، ولكننا تركناها حتى لا يتعلل بها بعض الذين يضمرون عداوة ويريدون اتهامًا ، وكان عزاؤنا أن استبعاد أي حديث في البخاري يعني استبعاد عشرة أحاديث موضوعه موجوده ومثبتة في كتب السنة الأخرى وبعضها أسوأ بكثير مما جاء في البخاري وأكثر انتشارًا ، إن استبعادنا لأحاديث أقوى منها يستتبع بالتبعية استبعادها ، وسيمهد عملنا هذا الطريق لأن يأتي بعدنا من يتقصى كتب السنة الأخرى ويجهز على البقية الباقية ، وبهذا يتطهر الإسلام مما ألصق به وأساء إليه .

ثم يصل إلى نتيجة حاسمة مفادها أن هذه الأحاديث هي عائق أمام تطور الأمة، فلا بد من التخلص منها، فقال في ص 12: "وآن الأوان للتخلص منها (أي الأحاديث) بعد أن أثقلت كاهل المجتمع الإسلامي قرونا، بل إن دواعي العصر كانت تقضي بالإجهاز عليها لينفسح الطريق للتقدم".

وفي الأخير يعلن إعلاننا خطيرا هو أنه ليست الأحاديث وحدها التي حرفت ، بل الإسلام كله، بمعنى القرآن أيضا، حيث قال في ص 11: "وعلى كل حال، فإن ما حدث للإسلام هو ما حدث لليهودية والمسيحية، فما تحدث المسيح بكل ما في الأناجيل أو أعمال الرسل أو غيرها من مراجع المسيحية، وما تحدث موسى بكل ما جاء في التوراة والتلمود والمشنا، إن الأغلبية العظمى في مراجع كل دين هي من إضافات الأكليروس أو المؤسسة الدينية" فهو لم يثبت على فكرة في قبول السنة أو ردها أو قبول الأحاديث أو ردها، أو قبول الإسلام أم الشك فيه كله؟

3- معايير ذاتية في قبول ورد أحاديث الصحيحين:

المعايير التي استعملها في قبول ورد أحاديث الصحيحين بعيدة كل البعد عن المعايير العلمية التي اعتمدها أهل الحديث والعلماء عموما، فنجد تارة يعتمد على الإحساس والحدس، ومرة على المزاج، وأخرى على ما يميله عليه عقله، وتارة بحجة مخالفتها للقرآن، (أ) فيقول مثلا في كتاب التجريد ص 13: "قد تغاضينا عن أحاديث كان يمكن أن تلحق بالأحاديث التي استبعدناها" فقد كان بمقدوره أن يرد تلك الأحاديث ولكنه تक्रما تركها ويقول في ص 8: "لهذا تقبلنا أحاديث عديدة، إما لأن عقب النبوة يفوح منها، أو لأنها لا تخالف القرآن"، لست أدري كيف نقيس عقب النبوة؟ وما المعيار لمعرفته؟ (ب) ومن أمثلة ما لم يقبله عقله كون الأحاديث تتحدث عن غيوب، والرسول صلى الله عليه وسلم لا يعلم الغيب، ومن ثم فهي كلها لا تصح نسبتها إليه ولو كانت في الصحيحين، فيقول في ص 9: "ومن غير المعقول أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد نطق بها، ومعظمها عن مستجدات العهد الذي جاء بعده.."، وهذا يخالف الواقع فليست معظم الأحاديث في الغيبات بل حيزها قليل مقارنة بباقي الأحاديث.

ج) وأحياناً يقول نحاكمها إلى القرآن ما وافقته قبلها وما خالفته استبعدها، مثل ما جاء في ص 11: "إن ما أهمنا هو اتفاق أو عدم اتفاق حديث ما مع القرآن الكريم، فما اتفق جاز أن ينسب إلى الرسول ، وما اختلف فإننا لا نراه ملزماً، لأن التزامنا به، يعني عدم الالتزام بالقرآن، وهذا أمر لا يقبله أي مسلم".

ثم أفصح عن جملة من المعايير عددها 12 معياراً هي الفيصل في قبوله لأحاديث البخاري ومسلم ، ذكرها في كتابه (السنة ودورها في فقه جديد) وأعادها في كتاب (تجريد البخاري ومسلم مما لا يلزم)، في بعضها يحاكم الأحاديث إلى القرآن، وفي بعضها يحاكمها إلى عقله دون منهج واضح وإنما حسب ما يراه مناسباً هو، وإليك هذه المعايير:

- قد حددنا اثني عشر معياراً قرآنياً يفترض أن لا يخالف أي حديث معياراً منها ، وهذه المعايير هي :
- (١) التوقف أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءاً من الموت حتى يوم القيامة والجنة والنار فهذه ما استأثر الله تعالى بعلمها .
 - (٢) نحن نتوقف أمام كل الأحاديث التي جاءت بتفسير المبهمات في القرآن ، وكل ما جاء عن نسخ في القرآن أو وجود آيات أو سور ليست في المصحف ، كما نتوقف عن الأحاديث التي جاءت عن أسباب النزول .
 - (٣) وهناك أحاديث تخالف الأصول القرآنية - وبوجه خاص العدل - وما جاء به القرآن من تحديد المسئولية الفردية ، وأنه «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» .
 - (٤) نحن نتوقف أمام كثير من الأحاديث التي جاءت عن المرأة بدءاً من خلقها من ضلع أعوج حتى حجابها حتى لا تظهر إلا عينا واحدة .
 - (٥) كذلك نحن نستبعد الأحاديث المتكررة عن معجزات الرسول من شق الصدر أو حنين الجذع .. الخ ، لأنها تخالف القاعدة المحورية في الإسلام ألا وهي أن معجزة الإسلام هي القرآن .

(٦) ونحن نتوقف أمام كل الأحاديث التي تكفل ميزة خاصة لأشخاص أو أماكن أو قبائل .. الخ .

(٧) الأحاديث التي تخالف الآيات العديدة في القرآن الكريم عن حرية الاعتقاد .

(٨) هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن ، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن فما لا يخالف القرآن يقبل وما يخالفه يستبعد .

(٩) نحن نتوقف أمام كل الأحاديث التي تنذر بعقاب رهيب على أخطاء طفيفة ، وتعد بنعيم مقيم لتلاوة أدعية وتسيحات .

(١٠) الأحاديث التي جاءت عن الأكل والشرب واللبس والزي والسير والركوب وما إلى ذلك من شئون الحياة الدنيا لا تعد ملزمة في شيء وإنما هي أخبار .

(١١) نحن نؤمن أن الأحاديث التي تنص على طاعة الحكام والصلاة خلف كل بر وفاجر موضوعة .

(١٢) نحن نستبعد حديثين عن الميراث نسخا ما جاء في القرآن .

الحديث الأول : عن عبد الله بن عباس عن النبي - ﷺ - إنه قال : (الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولي رجل ذكر) .

الحديث الثاني : الذي نسخ أحكام القرآن هو الحديث الذي رواه الترمذي وابن ماجه عن النبي - ﷺ - إنه قال : (اجعلوا الأخوات مع البنات عسبة) .

وضع هذه المعايير دون أن يبين لنا على أي أساس علمي وضعها، نحن نتوقف، نحن نستبعد، وحتى التي قال فيها ما خالفت القرآن جانبه الصواب فيها. لأنها تخالف القرآن حسب رأيه هو لا تخالف القرآن حقيقة. والرد عليه فيها واضح، ليس هذا مجاله.

د) فرد من صحيح البخاري وصحيح مسلم كل الأحاديث التي فيها إخبار بغيب، وحثه في ذلك أنها مخالفة للقرآن، كيف ذلك حسب رأيه، أن القرآن قرر أنه لا يعلم الغيب إلا الله، فقال في (التجريد) ص 88، بعد أن أورد جملة من الآيات تتحدث عن الغيب وأنه من علم الله تعالى: "

هكذا اتضح الموقف ، فالله تعالى يقول مرارًا وتكرارًا وأنه استأثر بالغيب وأنه لا يطلع عليه أحدًا ، والرسول نفسه يعترف بهذا ، ويقول ويكرر في القرآن إنه لا يعلم الغيب .

ثم يفسح المجال لعقله ليحلل ويناقش سبب رفض أحاديث الصحيحين التي تتحدث عن الغيب، ويخلص إلى نتيجة يقينية أن أحاديث الغيب هي سبب انتشار الخرافة بين المسلمين: "

ي) وأسقط أيضا كل ما جاء في الصحيحين عن المعجزات الحسية، وحجته أوهى من بيت العنكبوت، حيث قال في ص 254 من التحرير: "

وهذه الأحاديث عن المعجزات مما لا تكسب الرسول - ﷺ - فخرا ، لأنها تجعله رسولا كبقية الرسل ، أما القرآن الكريم - معجزته الحقيقية والوحيدة - فهو ما يجعله رسول الفكر والعقل .
ولو قرأ القرآن لأدرك أنه هو نفسه أشار إلى بعض المعجزات الحسية، كالإسراء والمعراج، وانشقاق القمر.
ك) وعنده معيار غريب لرد الأحاديث هو فطنة القارئ، حيث يقول في رد بعض الأحاديث التي بدت له مشكلة، ص 311: " أحاديث مشكلة:

تحت هذا العنوان سنضع عدداً من الأحاديث التي لا تدخل في الأبواب السابقة لأن متونها لا يمكن أن يؤخذ بها ، إذ أن فيها نوعاً من الإشكال ، كأن تكون مخالفة للمنطق أو الواقع ، أو لطبائع الأشياء ، أو لروح الإسلام وإذا كانت تتعلق بواقعة معينة ، فتغلب فيها عناصر الشك إلى غير ذلك ، مما قد نوضحه إزاء بعض الأحاديث ، بينما نترك الأخرى لفطنة القارئ .

وأول ما أسقطه من أحاديث حديث هرقل المتفق عليه، وأقصى ما علق عليه قوله : "واضح أنه حديث موضوع".

وساق حديث استسقاء سيدنا عمر رضي الله عنه بالعباس رضي الله عنه فأسقطه بقوله في ص 314: "

[هذا بعيد ، فعمر بن الخطاب ما كان يستشع بأحد خلاف الرسول ، دع عنك العباس الذي لم تذكر له سابقة أو تصرة ، وكان تاجراً ومرايياً ، ومع أنه عم الرسول ، فإن أبا لهب كان عمه ، ولا جدال أن الحديث من وضع أحد عملاء الخلافة العباسية] .

يصف الصحابي الجليل سيدنا العباس بالمراي.

4- مخالفة الحقائق التاريخية:

ومن العيوب المنهجية التي وقع فيها الكاتب، في خضم استدلاله على عدم إجماع علماء أهل السنة على صحة كل ما في البخاري ، مغالطات تاريخية، فذكر أحاديث ردها أبو حنيفة، وهي في صحيح البخاري، وذكر أحاديث ردها مالك وهي في الصحيح، وذكر أحاديث ردها الشافعي وهي في الصحيح، وذكر أحاديث ردها أحمد بن حنبل وهي في الصحيح، وكأن هؤلاء اعترضوا على البخاري، في حين أن هؤلاء جميعاً رحمهم الله تعالى كانوا قبل البخاري، فأبو حنيفة ومالك رحمهما الله توفيا قبل

ولم يتطرق لأحاديث مشاهد القيامة وهي من صميم الغيب، كأحاديث وصف الصراط، وصف الحساب، وصف وقوف الناس تحت الشمس وغيرها من الأحاديث الصحيحة، كحديث: (إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاةٌ عُرَاهُ عُرْلًا: { كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ } [الأنبياء: 104] الآية، وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَالِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَإِنَّهُ سَيَجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي⁷) وانتقى من أحاديث بني إسرائيل بعضها وترك منها الكثير في الصحيحين، لا ندري على أي أساس،

وانتقى من أحاديث تفسير القرآن بعض الأحاديث، وترك منها الكثير فهي كتاب كامل في كل من الصحيحين.

وكذلك الحال مع أحاديث أسباب نزول آيات القرآن، وهي في كتاب تفسير القرآن عند البخاري ومسلم عديدة،

وقس على ذلك أحاديث الترغيب والترهيب والثواب والعقاب المترتب عليهما، انتقى منها البعض وترك الآخر.

فهذه الانتقائية تنافي المنهج العلمي الذي يقتضي الاستقصاء والتتبع والاطراد.

مع أنه يقول أنه استقصى صحيح البخاري، حيث جاء في ص 15 من التجريد قوله:

وأخيراً .. فإننا في عملية استقصاء أحاديث البخاري اعتمدنا على الطبعة التي أصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مركز السيرة

فهو بهذا ناقض نفسه بإدعاء التقصي.

الخاتمة:

وفي الآخر نقول إن الذي يريد أن ينقد عملا علميا منهجيا لا بد أن يكون سير أغواره، وعرف خباياه، ومارسه ووقف على كل صغيرة وكبيرة فيه، حتى يتسنى له النقد، فأهل مكة أدرى بشعابها، أما أن يكون الإنسان بعيد كل البعد عن التخصص ثم يقحم نفسه فيه، فسيكون كحاطب ليل، أو أعمى يخبط خبط العشواء،

⁷- متفق عليه، أخرجه البخاري في - كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى : واتخذ الله إبراهيم خليلا - حديث:3187،

ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة - حديث:5213

فيا باري القوس بريا ليس يحسنه
لا تظلم القوس أعط القوس باريها
ولهذه الأسباب كانت دراسات جمال البنا حول السنة النبوية وحول الصحيحين، تفتقد للعلمية
والمنهجية، وظهر ذلك في جملة من العيوب المنهجية، نحملها فيما يلي:

- 1- مجانبة التوثيق العلمي المنهجي، وغياب الأمانة العلمية
- 2- الاضطراب في إثبات الحقائق والتامل في الأفكار
- 3- الاعتماد على معايير ذاتية في النقد، كالحس والحدس وعقل الكاتب، لا العقل الصريح
وعلى مغالطات تاريخية
- 4- الانتقائية في رد أحاديث الصحيحين
- 5- بتر النصوص، إما عمدا وإما جهلا، للنقل من غير المصدر

قائمة المراجع

القرآن الكريم مصحف المدينة الإلكترونية

- 1- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2002م.
- 2- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1998م.
- 3- السنة ودورها في فقه جديد، جمال البناء، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1997م
- 4- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البناء، دار دعوة الإحياء الإسلامي، القاهرة، ط1، 2008م.
- 5- جناية قبيلة حدثنا، جمال البناء، دار الشروق، القاهرة، 2008م.
- 6- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، المطبعة السلفية ومكنتها، عالم الكتب - بيروت 1986 م.
- 7- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط4، 1985م.
- 8- مقال بعنوان "جمال البناء المستنير"، www.islamist-movements.com
- 9- مقال : أضواء على فكر جمال البناء، الحوار المتعدن-العدد: 3282 - 2011 / 2 / 19 - 09:48 ، عن موقع www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246477